«استهلاكية اللاذقية» تلغي الوسيط التجاري لدعم الصناعة الوطنية

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد مدير فرع المؤسسة الاستهلاكية باللاذقية آصف مخلوف في تصريح لـ«الوطن» أن مبيعات المؤسسة وصلت إلى مليار و٥٧١ مليون ليرة سورية خلال النصف الأول من العام الحالي، مضيفاً: يحرص الفرع على طرح جميع المواد الغذائية والتدخل إيجابياً بأسعار منافسة للسوق وأهمها مادة السكر الحر المدعوم حكومياً بكميات وصلت إلى ٢١٧٣ طناً منذ بداية العام وحتى نهاية شهر حزيران الماضي بقيمة ٤٧٦,٦٦٩,٧٠٠ مليون ليرة سورية، إضافة إلى مواد (الأرز- الزيوت- السمون- المعلبات- المنظفات).

وأشار مخلوف إلى توجه المؤسسة لإلغاء فكرة الوسيط في التعاملات التجارية، بحيث سنقوم بشراء الزيوت والسمون والمنظفات بشكل مباشر من أرض المعمل لدعم الصناعة الوطنية وسيتم استجرار كميات كبيرة من مياه وحدة تعبئة عمريت والمحارم من شركة الصناعات التحويلية الوطنية بالإضافة للمعكرونة والمتة والمنظفات وبأسعار أقل من السوق بما يعود بالنفع على المواطن والمؤسسة والمصنع معاً.

من جهة ثانية أكد مدير الاستهلاكية أن المؤسسة ستقيم معارض «ضخمة» مع اقتراب العام الدراسي لطرح القرطاسية والدفاتر والألبسة المدرسية بأسعار منافسة مع حسومات تجارية للجمعيات الأهلية وذوي الشهداء بجميع الصالات التابعة للفرع بما فيها مجمع أفاميا.

كما تقوم المؤسسة بتسليم أسر الشهداء عبر بطاقات صادرة عن مؤسسة الساحل ما يرغبون من مواد بقيمة ١٠ آلاف ليرة للبطاقة الواحدة والقيمة الإجمالية تعادل ١٠٠ مليون ليرة كمرحلة أولى في اللاذقية وريفها، ونوه مخلوف بإرسال المؤسسة سيارات جوالة تحوي المواد الأساسية من سكر وأرز وزيوت وسمون، بشكل أسبوعي على جميع القرى التي لا توجد فيها صالات ومنافذ بيع مباشر للمواطن، علماً أن عدد المنافذ ٩٣ منفذاً موزعة على كامل المحافظة.

الأنسولين سيد السوق السوداء في السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

ما زالت قضية تأمين الأنسولين القضية الأهم التي يعاني منها مرضى السكري وبرنامج السكري في مديرية صحة السويداء حيث أكد جميع المرضى ضمن البرنامج حاجتهم الماسة لمادة الأنسولين التي لا تصل إلى البرنامج إلا بالقطارة علماً أن عدد المرضى المتابعين للعيادات السكرية في المحافظة ٨٧٣٠ مريضاً منهم ١١٤٥ مريضاً معالجاً بالأنسولين و١٢٩٨ مريضاً معالجاً بالأنسولين والحب بينما وصل عدد المرضى الجدد المسجلين بالبرنامج ٣٥٧ مريضاً إضافة إلى ١٠٦ مرضى من الوافدين إلى المحافظة.

أكد مدير برنامج السكري في السويداء الدكتور صلاح منذر النقص في كمية الأنسولين الواردة من وزارة الصحة والمخصصة للمحافظة فضلاً عن أنها أقل بكثير من الاحتياج الفعلي لمرضى المحافظة علماً أن مديرية الصحة وعلى رأسها مدير الصحة الدكتور حسان عمرو يولي قضية نقصان الأنسولين أهمية كبيرة حيث جرى مخاطبة الوزارة بعدد من الكتب المتتالية لتأمين الكميات المطلوبة وعلى وجه السرعة إلا أن هناك أنواعاً مفقودة تماماً مثل فلاكونات الأنسولين البطيء أما باقي الاحتياجات من الأنسولين فتأتي الكميات أقل من الحاجة بكثير ما دفعنا في البرنامج إلى توزيع كمية بمعدل فلاكونة واحدة لكل مريض شهرياً حتى يتسنى لجميع المرضى الحصول على الأنسولين حتى لو كان أقل من احتياجهم الفعلي طبعاً مع الإشارة إلى أن عدم كفاية الأنسولين الوارد من الوزارة شرع أبواب السوق السوداء للمادة حيث تقوم بعض الصيدليات بتأمين المادة عن طريق التهريب ليصل سعر الفلاكونة إلى ٦ آلاف ل.س وهذا السعر للدواء الأجنبي الصنع أما الوطني فتباع الفلاكونة بـ١٥٠٠ ل.س علماً أن الدواء الوارد بطرق غير نظامية غير مضمون ويخشى من مدى فعاليته لعدم معرفة الطريقة التي يصل فيها الدواء إلى الصيدليات إن كانت بطريقة سليمة وصحيحة نظراً لطبيعة المادة الحساسة وحاجتها إلى درجات معينة من التبريد أثناء نقلها مؤكداً ضرورة تأمين الأنسولين على وجه السرعة عن طريق وزارة الصحة أو شركة فارمكس لأنها الأكثر ضماناً وتزويد الصيدليات المركزية بها بشكل نظامي.

وفي ذات السياق لابد من الإشارة إلى شكوى وصلت من الهيئة العامة لمشفى صلخد تؤكد نقص المواد اللازمة لمعظم التحاليل المخبرية وأهمها تحاليل الشوارد ومواد تحاليل التعداد مع تمنع لجنة المشتريات في الهيئة من شراء المفقود منها رغم حاجة كثير من المرضى لتلك التحاليل.

بدوره مدير الهيئة العامة لمشفى صلخد الدكتور عماد الجبرائيل أشار إلى أن جميع مواد التحليل المخبرية موجودة عدا مواد تحليل الشوارد ويعزو عدم شرائها من اللجنة لخروج جهاز تحليل الشوارد من الخدمة مع عدم القدرة على تصليحه بسبب تخفيض بند الصيانة من رئاسة مجلس الوزراء بنسبة ٣٠٪ الأمر الذي حال دون إصلاحه خاصة مع انتهاء القيمة المخصصة لبند الصيانة في الهيئة منذ الشهر السادس لافتاً إلى قيام الهيئة بمخاطبة وزارة الصحة لدعم الهيئة بتخصيص مبلغ جديد لصيانة الأجهزة الطبية التي تحتاج إلى إصلاح وصيانة.

تشكيل وحدات شرطية لملاحقة سارقي السيارات

عصابة بينهم محاسب من المركزي اختلست ١٠٠ مليون ليرة بشيكات مزورة

النجار لـ«الوطن»: لا يقبل إخلاء السبيل في جرائم سرقة السيارات

| محمد منار حميجو

كشف بيان صادر عن وزارة الداخلية أن الوزارة شكلت مفرزة خاصة من مختلف الوحدات الشرطية لمتابعة ملف سرقة السيارات وذلك للحد من هذه الظاهرة وضبط العصابات التي تقوم بهذا الجرم.

ونص البيان أنه تم ضبط عصابة كبيرة تسرق السيارات وتسلب أصحابها، معلناً أنه أثناء التحقيق اعترفت العصابة بسرقة ٣٥ سيارة و٣١ منها في منطقة القصاع والبقية بمنطقة جرمانا بريف دمشق.

وأكد البيان أن العصابة اعترفت أيضاً بارتكاب نحو ٣٦ عملية سلب ٣٣ منها في منطقة القصاع موضحاً أن السيارات المسروقة تباع عبر وسطاء.

ولفت البيان إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية لإحالة المقبوض عليهم إلى القضاء بتهمة سرقة وسلب السيارات والتي تعتبر جنائية الوصف أي من اختصاص محكمة الجنايات.

من جهته قال محامي عام حلب فاضل النجار: إن هناك أشخاصاً من ضعاف النفوس استغلوا الأزمة التي تمر بها البلاد لارتكاب جرائم مثل سرقة السيارات معتبراً أنها من الجرائم الخطرة التي تعد من مفرزات الأزمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح النجار أن القانون تشدد كثيراً في جرائم سرقة السيارات ضارباً مثلاً أنه لا يجوز قبول إخلاء السبيل في هذه الجرائم بمعنى أن السارق يبقى موقوفاً طيلة مجريات الدعوى فإما أن يخرج بحكم البراءة أو بحاكم.

وأكد النجار أنه لا يمكن حالياً إعطاء إحصائيات دقيقة عن عدد السيارات المسروقة إلا أنه يمكن القول إن هذه الجريمة أصبحت موجودة في ظل الأزمة ومن ثم فإن الجهات المختصة ومنها وزارتا العدل والداخلية تعمل على ضبط العصابات وتلاحقها بشكل دقيق للقبض عليها وإحالتها إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية وفق ما نص عليه قانون العقوبات العام.

وفي السياق ضبط فرع الأمن الجنائي بدمشق مجموعة من الأشخاص اختلسوا ١٠٠ مليون ليرة من المصرف المركزي ومنهم محاسب في المصرف وذلك عبر شيكات مزورة.

وبعد التحقيق مع الأشخاص تبين أنهم عصابة تعمل على اختلاس الأموال باستخدام الشيكات وبالتعاون مع محاسب يعمل في مركز التدريب والتأهيل المصرفي التابع للمركزي.

وأكد بيان صادر عن وزارة الداخلية أن الأموال المسترجعة بلغت أكثر من ٥ ملايين ليرة على حين تم استرجاع شيكات بقيمة أكثر من ٥٠ مليون ليرة مشيراً إلى أن التحقيقات ما زالت جارية.

وأكدت مصادر مطلعة أنه تم إلقاء القبض على بعض أفراد العصابة وهناك أشخاص ما زالوا ملاحقين مشيرة إلى أن المحاسب المختلس تم القبض عليه خارج محافظة دمشق بعد محاولته الهرب إلى خارج البلاد.

وأكدت المصادر أن هناك العديد من حالات الاختلاس تم القبض على مرتكبيها في الفترات الماضية وتحويلهم إلى القضاء المختص لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

وتعتبر جريمة اختلاس الأموال العامة ذات توصيف اقتصادي أي من اختصاص محاكم الجنايات الاقتصادية وفق ما نص عليه قانون العقوبات الاقتصادية والذي عدل في عام ٢٠١٣ لتشديد العقوبات الخاصة باختلاس وسرقة وهدر المال العام.

وتعد جريمة الاختلاس من أخطر الجرائم التي تهدد المال العام ولاسيما في ظل الأزمة التي تعيشها البلاد فكان تعديل القانون المشار إليه ضرورة ملحة لحماية المال العام من السرقات والاختلاس التي كثرت في ظل الأزمة.

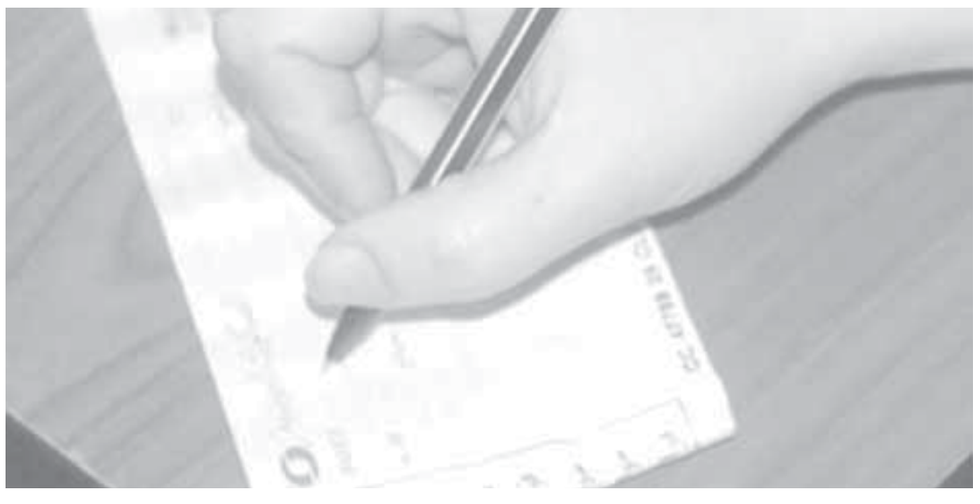

> أغلب سرقات السيارات في القصاع وعصابة بيد الشرطة

اللصوص يسرقون والمواطنون يغرَّمون

| حماة- محمد أحمد خبازي

تنتشر في بعض مدن حماة وأريافها اليوم سرقة الكابلات الكهربائية النحاسية، التي يعمد لصوصها إلى بيعها، ما يقطع الكهرباء عن الأهالي الذين قد يبيتون أياماً وليالي بلا كهرباء، وعندما يشكون حالهم إلى أقسام الكهرباء في مناطقهم، ترفض إعادة تمديد كابلات بديلة لهم إلا إذا جمعوا قيمتها، أي بتعبير آخر إن شركة الكهرباء تغرمهم بها، فيما اللصوص ينعمون بقيمة ما سرقوه منها، نظراً لارتفاع سعر النحاس في هذه الأيام!!

ويتساءل المواطنون المغرمون: ما ذنبنا نحن حتى ندفع قيمة ما يسرقه اللصوص والمخربون؟. ولماذا تبدل تلك الخطوط في مناطق المسلحين بالمجان على حين نحن ندفع ثمنها؟.

وأكثر ما تتجلى هذه الظاهرة في ريف مصياف وبعض مناطق سلمية، التي أكد المتضررون أن ذلك لا يجوز، مطالبين شركة الكهرباء بإعادة النظر بذلك القرار المجحف بحقهم، ومنهم ما أكد أن تمديد الخطوط المسروقة تم في مناطقهم بالعمل الشعبي، أي أنهم تبرعوا واشتروا الكابلات من حر مالهم، فلماذا يدفعون ثمنها مرة أخرى إذا ما سُرقت ؟

المهندس المدير العام لشركة كهرباء حماة محمد الرعيدي قال: نحن نطبق قرار الإدارة العامة علماً أن ما نكلف المواطن به هو جزء ضئيل جداً.

فما يُسرق يقدر بالملايين لكون الشبكات المسروقة نحاسية وما نركبه نحن من الألمنيوم وما نأخذه هو أجور المادة فقط ولا تحسب أجور العمال ولا الآليات.

أما لماذا لا يتم تركيب الشبكات على حساب الإدارة العامة؟ فالسبب إذا تم رفعها إلى لجنة إعادة الإعمار تستغرق وقتاً طويلاً.

٣٠ ألف طالب في العادي والمفتوح

عميد كلية الحقوق بدمشق: عضو هيئة تدريسية واحد لكل ٥٠٠ طالب

| فادي بك الشريف

كشف عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق الدكتور ماهر ملندي في حديث خاص لـ«الوطن» أن ٤٠٠ طالب وطالبة في كلية الحقوق اعترضوا على المقررات الامتحانية والمواد وتقدموا بطلبات تم النظر فيها من إدارة الكلية وذلك من أصل نحو /١٣/ ألف طالب وطالبة تقدموا لامتحانات الفصل الدراسي الثاني، مشيراً إلى أن نتائج الرد على الاعتراضات المقدمة تصدر الخميس القادم، علماً أن عدد المقررات الامتحانية يقدر بـ ٨٠ مقرراً وأن تقديم الاعتراضات مستمر ويتم النظر فيه مراعاة لوضع الطلاب وتسهيلاً لاستكمال تحصيلهم ومعرفة وضعهم وإن كان هناك لغط معين في أي مقرر تتم متابعة الأمر واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وقال ملندي: إن نسب النجاح خلال الفصل الدراسي الثاني ازدادت بنسبة ٥٠٪ عن الفصل الأول وأن معظم نسب المواد كانت فوق الـ٢٠٪ باستثناء مقرر القانون الإداري الذي وصلت فيه النسبة لـ١٤٪ وتمت إعادة التصحيح رغم عدم وجود اعتراض على المادة ولن يثبت أي ظلم من خلال إعادة تصحيح المقرر المؤتمت، منوهاً بأنه تم إرشاد الطلاب بالاعتماد على الكتاب الجامعي وعدم التركيز على المحاضرات «النوتات».

وأضاف عميد كلية الحقوق: إن جميع المقررات من تقليدية ومؤتمتة صدرت نتائجها، وتم استكمال جميع الإجراءات للبدء بالدورة الإضافية المقررة بـ٢١ الشهر الجاري «الأحد القادم»، كما تم الانتهاء من مذكرة الإشراف على الامتحانات والاعتماد على طلاب الدراسات العليا، وذلك بعد صدور برنامج الامتحانات والذي يمتد لـ٣ أسابيع بحيث تنتهي امتحانات الدورة بـ٨ الشهر القادم، مؤكداً أنه تم منح طلاب الدراسات العليا المكلفين المراقبة (٢٠ مراقبة) في التعليم «النظامي والمفتوح» تم منحهم مهلة إضافية للمراقبة وتعويض ما فاتهم من مراقبة خلال الدورة الإضافية القادمة، وذلك تلافياً لتعرضهم لعقوبة الإنذار والفصل لمدة شهر، كما أشار ملندي إلى صدور قرار برفع حجب العلامات عن الطلاب الذين قاموا بتغيير قاعاتهم أثناء الامتحانات، وذلك ضمن إجراءات التسهيل على الطلاب، رغم مخالفتهم، والعمل على مراعاة وضع الكثير من الطلبة وبحسب ملندي يبلغ عدد طلاب الحقوق في التعليم العادي والمفتوح ما يقرب من ٣٠ ألف طالب وهو عدد هائل لا مثيل له في جميع كليات الحقوق في جامعات العالم، وخصوصاً إذا ما تمت مقارنة هذا العدد الهائل بما يتوفر من إمكانيات تعليمية وتدريسية وإدارية ومادية محدودة إلى حد ما، كما يبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية والقائمين على رأس عملهم ما يقرب من ٦٠ عضواً فقط، أي هناك وسطياً عضو هيئة تدريسية واحد لكل ٥٠٠ طالب وطالبة علماً أن المعايير الدولية تتطلب أن يكون هناك مدرس لكل ٥٠ طالباً وطالبة كحد أقصى؟!.

ولفت عميد الكلية إلى أن عدد الأوراق الامتحانية التي يصححها عضو الهيئة التدريسية في الفصل الواحد ما يقرب من ٢٠٠٠ ورقة امتحانية، أي إن عضو الهيئة التدريسية يصلح ما يقرب من ١٠٠ ورقة امتحانية في اليوم الواحد، وباعتبار أن الأستاذ الجامعي لا يستطيع أن يصحح أكثر من ٢٠ ورقة في الساعة الواحدة مهما كانت إمكانياته الذهنية والجسدية، فهذا يعني أن الأستاذ يقضي نحو ٥ ساعات يومياً في تصحيح الأوراق الامتحانية يضاف إليها أداء واجباته الأخرى أثناء فترة الامتحانات مثل إلقاء التدريس لطلاب مرحلتي الدراسات العليا والتأهيل والتخصص ومتابعة البحث العلمي والتأليف والإسهام في المراقبات الامتحانية.

وأوضح ملندي أن عدد الأوراق الامتحانية التي يقوم العاملون في قسم الامتحانات بفتحها وتدقيقها ورصدها وتنسيقها وتسجيلها وإغلاقها ما يقرب وسطياً من ١٢٠ ألف ورقة امتحانية في الفصل الواحد علماً أن عدد العاملين في قسم الامتحانات لا يتعدى ٢٠ عاملاً وعاملة، ويجب عليهم إصدار النتائج الامتحانية خلال شهرين (فترة الامتحانات والشهر الذي يليه)، هذا يعني أن كل كامل وعاملة في القسم يقوم بتخديم ما يقرب من ١٠٠ ورقة امتحانية في اليوم الواحد؟!

وعلى نحو متصل بيّن ملندي أنه تم ضبط ٨٢ حالة غش وتلاعب في الامتحانات، منها ٥٤ باستخدام القصاصات الورقية، و١٢ حالة غش باستخدام «البلوتوث» وحالة انتحال شخصية وما تبقى شغب امتحاني.